خطاب الفكر وخطاب المال

أدونيس

يثير هذا السؤال قضيّةً تفترض سؤالاً آخر أوّلياً: هل في الحاضر العربيّ شروط اجتماعية ــ سياسيّة تسمح بنشوء «ثقافةٍ جديدة» وبأن يكون لها «دور جديد»؟ أو، بصيغةٍ أخرى: هل يمكن، في المجتمع العربيّ اليوم، البحث بحريّةٍ عن الحقيقة والافصاح عنها بحريّة، في ظلّ الأوضاع السيّاسيّة ــ الاقتصادية السّائدة؟

من هنا أرى أنّه لا معنى للإجابة عن هذا السؤال المطروح، أي للتفكير فيما بعد «الهزيمة» والتطلّع نحو وضع آخر يقدر فيه الفرد أن يمارس حقّه الطبيعي في العمل والقول، إذا لم تكن هذه الإجابة قائمةً على فهم الطبيعة الثقافية العربيّة في المرحلة التّاريخيّة الراهنة. ولكي يتمّ هذا الفهم لا بدّ من تحليل «الشّروط» الثقافية السّائدة قبل الكلام على الثقافة ودورها ــ إذ ربّما يتبيّن في هذا التّحليل أنّ الشرط الأول لحياةٍ عربيّة سوّية (قبل الثقافة والسّياسة) هو الاعتراف بإنسانيّة الإنسان وبحقوقه.

غير أنني أودّ أن أستبق هذا التّحليل (الذي نعرف جميعاً أنه ليس سهلاً، وأنّه يتطلّب، ذاتياً، العمق المحيط والجرأة المبادرة، ويتطلّب موضوعياً، إيماناً كاملاً بحريّة البحث والتّعبير، واحتراماً كاملاً لحقّ الانسان في ممارسة هذه الحريّة) ــ أقول: أودّ أن أستبقه، مشيراً بتبسيطٍ وإيجاز، إلى أن الثقافة العربيّة السّائدة نوعان:

١ ــ «قديمة» تتمثّل في الجامعة ومعاهد التّربية والتّعليم، بشكلٍ عام. وممثلو هذه الثّقافة يشرحون الموروث، أو يعيدون إنتاجيه، تعليقاً وتشيةً: لا يبدعون في المناهج التي يتبعونها، ولا يطرحون منظوراتٍ مُغايرة.

٢ ــ و «حديثة» تتمثّل في الإعلام، وسائل وغايات. (أستثني هنا، عامداً، الثّقافة ــ الزيّ، والتي تتمثّل، بخاصّةٍ، في الفنون، والتي لا جذور لها، أي لا قيمة لها، على الرغم من حضورها (المتواصل). وممثلو ثقافة الإعلام هم، بِعَامّةٍ، وظيفيون ونتاجهم هو كذلك وظيفيّ لخدمة السّلطة وسياساتها.

الأولى محفوظات تتراكم، وهي غيرُ فعّالة. والثانية سطحيّة حتى الابتذال، لكنها مع ذلك فعّالة. إنها، عملياً، الثقافة السّائدة. ونرى أنّ هيمنتها آخذةٌ في الازدياد ــ وها هي تحوّل الكلامَ إلى بضاعة، وتوحّد بين خطاب الفكر وخطاب المال، وتزدادُ إمعاناً، بسبب من ذلك، في القضاء على وعي الحريّة وعلى حريّة الوعي، وتشكّل، في النتيجة، ما يصحّ أن نسميه بـ «ثقافة القضاء على الثقافة».

وإذا أضفنا الى هذه الثقافة «الحديثة»، السّلطة التي تُعمّمها، والثّروة التي تُنفق عليها، يتشكّل ثالوثٌ من السّلطات يمكن أن نقول عنه بأنه يمارس في الحياة العربيّة نوعاً من «الاستعمار الداخلي». هكذا لا يبدو غريباً ما يجري على أرض الواقع: بقدر ما تكثر وسائل هذه الثقافة، ويكثر موظفوها، يتّسع مدى القمع، وتضيق فسحة الحريّة، وفسحة الإفصاح عن الحقيقة ــ إن كان قد بقي مجالٌ أو هامشٌ للبحث عنها أو لِلهَجْسِ بها. كأنّك أيّها الفردُ العربي، محاصر: لستَ قادراً على القرار، ولست قادراً على الفرار. بل أنتَ حَقّاً في الفخّ ــ في غابةٍ من السّلطات تَنْغلِقُ بإحكام على «الداخل»، لكنّها تَنْفتح بهيام على «الخارج». ويتأكّد لمن يتأمّل في ثقافة هذه السّلطات، وسلطات هذه الثّقافة، أن كل شيء يجري في المجتمع العربي كأنه يكافِحُ ضدّ نفسه ــ ضدّ وجوده ومصيره، في ما يُشبه عُصابَ التّدمير الذاتي.

في ضوء ما تقدم، أودّ أن أؤكد، فيما يتعلق بإشارة السّؤال المطروح الى «ثقافة المستقبل»، على مبدأين لا ثقافة، بل لا حياة إنسانية سويّة في أيّ مجتمعٍ لا ينهض عليهما، كيانياً.

١ ــ **الأوّل هو الممارسة الديمقراطية.** ومن جوهر هذه الممارسة الوعيُ أنّ الدّيموقراطية ليست مُعطاة، وأنّها ليست وَصْفةً جاهزة. فالممارسة الدّيموقراطية شكلٌ من الإبداع، وهي كمثل الإبداع لا حدود لها. إنّها الحياة تُبتكر باستمرار. ولهذا لا يشيخ الصّراع من أجل الديموقراطية وفيها. إنه، على العكس، جديدٌ دائماً.

واستناداً إلى هذا المبدأ نرى أن المجتمع، أي مجتمع، إنّما يتحدّد بمفهومه للممارسة الديموقراطية وللصراع الديموقراطي، وبالمستوى الذي يُعطيه لهذا الصّراع. خصوصاً أنّ المجتمع الحيّ، كل مجتمع حيّ، إنما هو وَحْدة الانسان المتعدّد المختلف، لا وحدة الفَرْد المُتشابه القطيعيّ. إنّ مجتمع العقيدة الواحدة، والحزب الواحد، والفكر الواحد، والرأي الواحد ليس إلّا سجناً سواءً تأسّس هذا المجتمع على الدين أو القوميّة أو الاشتراكيّة. إنه المجتمع الذي يُسامُ ويُقادُ من حيث أنّه اكتمالٌ موحّد، دون تناقض. ومثل هذا المجتمع أقرب إلى أن يكون مجتمع الحجر، لا مجتمعَ البشر.

إنّ غياب الوعي الذي أشرت إليه أيضاً، في المجتمع العربي، ولّد ظواهرَ خطيرة لا تشوّه الثقافة وحدها، وإنما تشوّه الانسانَ أيضاً. أذكر من هذه الظواهر أنّ المهيمنين على الثقافة العربيّة يعملون، لكي يَنْفوا الانقسام أو التعدّد، على مزج سلطة الدولة بالسلطة الدّينية أو الاقتصادية، أولا بهما معاً، وعلى التّوحيد بين الشعب والفئة الحاكمة، وبين الفئة الحاكمة وقيادتها الملهمة المطلقة. وهم، لكي يقودوا هذه «الوحدة»، يخترعون عدوّاً دائماً: العميل، المعارض، المخرّب، المنحرف، الشعوبيّ... الخ. هكذا «يصنعون» ثقافةً هي بمثابة عباءةٍ واحدة لأجسام كثيرة متباينة. وهي نقيض الثقافة الانسانية الحيّة التي هي فضاءٌ لكلٍّ فيه هواؤه الخاص ــ الثّقافة التي من جوهرها التعارض والاحتجاجُ والاختلاف، وتخطي جميع أشكال الاستمرارية التقليدية الاكراهيّة، فالثقافة الحية هي تأسيس الفروقات، أو هي التي تنطلق، بتعبير آخر، في نظرتها الى الشعب، من التوكيد على أنه لا يمكن تحديده كجسم واحد متناغم، أو كوحدة جوهرية.

وأذكر من هذه الظواهر أنّ الثقافة السّائدة تضع السلطة في طرف، ومَن لا يخضع لها ويتبعها في طرفٍ آخر ــ وفي موضع اتّهام. الطّرف الأول هو الحق، والثاني هو الباطل ــ مجرم بالفعل، أو مجرمٌ بالقوّة. وفي هذا يجد الإنسان نفسه أمام أحد اختيارين: إمّا قبول النظام السائد والخضوع لسلطته، وإمّا اللجوء الى عنفٍ مقابل، توقّياً أو ظناً أنّه سبيل الخلاص.

وأذكر من هذه الظواهر أنه لم يعد للعامل أو الفلّاح، وباختصار للفرد المدني أي دَوْرٍ فعّال في حركة إنماء المجتمع وتغييره وتفجير طاقاته، وإنما استأثر بالأدوار كلّها فَرْدان: العسكريّ المُعلَن، والعسكريّ المقنّع. الأوّل هو الذي يحكم، والثاني هو الذي يُفتي. وليست الثقافة هنا إلّا نوعاً من «التفقّه العَسْكري»؛ والمثقف المنخرط في النظام السائد إنما هو، تبعاً لذلك، «فقيه عَسْكريّ».

ولعلّ في هذه الظواهر ما يُوضح كيف أنّ «الثورة» في المجتمع العربي، أو ما سمّيناه كذلك، بدت في أحيانٍ كثيرة أنها ليست إلّا انفجاراً تدميرياً للذات: ليس فيها فرحٌ أو عيدٌ أو تحرّرٌ، أو تغيّرٌ كيانيّ، وأنّها عنفٌ عجّانيّ أعمى، وأنّها جاءت لكي تؤكّد ما استمدت مسوّغاتها من الانتفاض عليه، وأنّها في النتيجة قالت نعم لما زعمت أصلاً أنّها جاءت لتقول له لا

وربّما يُفسّر لنا هذا الوضع كيف أن التعارض الواضح، مبدئياً، بين الرجعية والتقدمية يفقد حدوده، أو ينعكس أحياناً، وكيف أنّ التشكيكَ في الثورة لم يجيء من خارجها بقدر ما جاء، على العكس، من داخلها ذاته.

٢ ــ أمّا المبدأ الثاني فمرتبط بالأوّل، عضوياً، وهو ما أسميه بـ «نَزْع المشروطية»، وأقصد نزع الشّروط المفروضة من خارج، على التفكير وطرائقه واستقصاءاته وغاياته ــ وبخاصةٍ الشروط السياسية والمذهبيّة ــ الدّينية.

ويهمّني أن أشير هنا إلى أنني لا أدعو في ذلك إلى نَبْذ السياسة في العمل الثقافي، وإنما أدعو الى وَعْي أنّ الثقافة السياسية بمعناها العميق، ليست تلك التي تبشّر بسياسة النّظام أو بالإيديولوجيّة التي ينهض عليها، وإنما هي الثقافة التي تؤسّس مدينةَ الانسان ومدنيّته، وهي ما تطرح مبادىء الحقّ السياسيّ، وتؤسّس الدولة عليها.

كذلك لا أدعو إلى نبذ الدّين، وإنما أدعو إلى رفض الهيمنة على الحياة والفكر، باسم الدفاع عن الدّين. إن مهمة الإنسان، في هذا الصدّد، هي حراسة الإنسان؛ والله وحده حارسٌ لدينه.

في مناخ هذا الوعي يمكن أن نتلمسّ طريقنا نحو ثقافة المستقبل: الثقافة التي تنطلق من موقفٍ نقديّ جذريّ، وتقوم على بنيةٍ معرفيّة مغايرة.

ولكي يـأخذ هـذا الـوعي مُتّجهـاً عمليّـاً، أودّ أن أفضل المبدأين السّابقين في أربـع نقاطٍ أرى انـه يتعذّر ان يكـون للمثقّف العـربـيّ دوره تغييـريّ خـلّاق إلّا بـالانطلاق منهـا. وهذه نقـاط كنت قد ركّـزت عليهـا في مناسباتٍ عديدة سـابقة، ولا أجـد أيّ حرجٍ في العـودة إليها من جديد في هذه المناسبة.

أوّلاً ــ الإنسان أكثر أهميّةً من النظريات والمذاهب. فالوحدة، مثلاً، أو الاشتراكية إنما هي وسيلة لغايةٍ هي الإنسان. إنهما من أجل أن يصبح العربيّ أغنى حياةً وأصحّ فكراً وأرسخ إنسانيّةً. (ونقيض ذلك هو ما حدث ويحدث حتى الآن).

ثم إنّ هنـاك وحدة ووحـدة. وهناك اشتـراكية واشتراكية. ولا يريد العربي الاشتراكية أو الوحدة إلّا في الشكل والمعنى اللذين يتيحان له تفجير طاقاته إلى أقصى حدودها، ويحققان له النموّ والتكامل في حياةٍ حرّة كريمة. أي ماذا تفيد المناداة بالوحدة لحظة يرى العربي أنه أسيرٌ، مقيّد، ويزداد تجزؤاً؟ وماذا يفيده شعار الاشتراكيّة حين لا يجد خبزاً أو عملاً أو كتاباً؟ ومعنى ذلك أن على النظرية أن تنطلق من الواقع، لا أن يخضع الواقع للنظرية ــ كما حدث ويحدث. إذ يستحيل تحقيق الوحدة أو الاشتراكية في مجتمع لا يزال في تكوينه الأساسي تيوقراطياً ــ إقطاعياً ــ قبليّاً. إن تحقيق الاشتراكية يستلزم تطوّراً رفيعاً في الحياة والفكر والقيم. وكذلك الشأن في الوحدة. ولا بدّ من أن نعترف أنّ هناك مسافة شاسعة تفصلنا عن هذا التطور، وأننا غالباً لا نزال نتصارع ونبدّد طاقاتِنا بعقليةٍ شبه بدائية حول قضايا شبه بدائية. ولا قيمة للإنسـان في هذا الصراع؛ لا قيمة لفكره ، بل لا قيمة لوجوده وحياته، فهو يُقتل بمنطقٍ غابيّ خالص. وحين يهون الإنسان ويحتقر، كيانياً، على هذه الشاكلة السائدة ــ تهون جميع القضايا، ولا تعود لها أية قيمة.

ثانياً ــ لا يكفي القضاء «المادّي» على الأسس الاقتصادية المادّية للطبقات الرجعية والاقطاعية والرأسمالية في المجتمع العربي، لكي يتم التّحرر والتقدم، وإنما يجب القضاء كذلك على الأسس الثقافية ــ النفسيّة. ذلك أنّ الإقطاعية ــ الرجعية ــ الرأسمالية إنما هي، في عمقها، «ثقافةٌ»، قبل كلّ شيء. ومن شروط القضاء على هذه الأسس أن يمارس الفكر، في مختلف اتجاهاته وتنويعاته، الحريّة الكاملة نقداً وإبداعاً وتنظيماً.

ثـالثاً ــ لا يجـوز أن ينقلب التمسك بـالنـظام «التقدمي»، عند المثقفين العرب، إلى حماية لأجهزته ومؤسساته وسياساته، ودفاع عنها، ووقوف في وجه النقد الذي يُوجّه إليها. ذلك أنّ الصّراع ضدّ التخلّف الثقافي لا ينتهي بانتهاء التخلّف السياسيّ. وثقافة التخلّف هي التي لا تزال سائدة في المجتمع العربي ــ حتى داخل بعض أنظمته التي ترى نفسها تقدميّة ــ بدءاً بالعائلة وانتهاءً بالجامعة، مروراً بالمدرسة، على الخصوص.

إن استمرار هذه الثقافة هو الذي يمكن أن يفسّر، إلى حدّ كبير، نشوء التناقض بين الأنظمة «التقدمية» وحركيّة التّغيير والتقدّم، من جهة، وبينها وبين الشعب، من جهة ثانية. وفي هذا الاستمرار ما يفسّر أيضاً نشوء طبقة قبلية ــ إقطاعيّة متجدّدة، داخل «النظام التقدمي»، ذاته.

رابعاً ــ الحريّات الديموقراطية في المجتمع العربي اليوم مطلبٌ ملحٌّ أكثر مما كان في أي وقتٍ مضى. وبقدر ماتختنق فيه الديموقراطية والحرية، سيزداد هو نفسه اختناقاً ــ شعوباً وأنظمةً. وسيكون هذا سلاحاً آخر لقوى الظلام والعبودية، خارجية وداخلية.

بهذا الوعي، يمكن أن يكون للثقافة العربية دورٌ، وللمثقف مكـانٌ وفاعليـة، ويمكن أن نخطّط لثقـافـة المستقبل.

بيروت